التحفيز الاقتصادي: تدابير إضافية ستعلن تباعاً لمواجهة تداعيات كورونا

قالت اللجنة التوجيهية العليا للتحفيز الاقتصادي إنها عقدت اجتماعين منذ صدور قرار تشكيلها من مجلس الوزراء الكويتي نهاية شهر مارس الماضي حيث ناقشت عددا من التدابير الإضافية التي سيعلن عنها تباعا فور استكمال آليات تطبيقها.

وأضافت اللجنة في بيان صحفي أنها تعمل منذ صدور قرار مجلس الوزراء رقم (455) القاضي بتشكيلها لمعالجة التداعيات الاقتصادية الناتجة عن أزمة انتشار فيروس كورونا المستجد (كوفيد – 19) والتي تستهدف تنفيذ الركائز التحفيزية للاقتصاد المحلي من خلال حزمة الإجراءات التي وردت في قرار مجلس الوزراء.

وأوضحت أن هدف اللجنة يتحدد بتنفيذ حزمة التوصيات التي أقرها مجلس الوزراء واقتراح التدابير اللازمة لمواجهة التداعيات الاقتصادية والاجتماعية لأزمة (كورونا) في إطار الأهمية الحاسمة لعنصر الوقت.

وأضافت أن أعمال اللجنة في مواجهة تداعيات (كورونا) تهدف أيضا لمنع تفاقم الأوضاع الحالية للمؤسسات والقطاعات الاقتصادية المتضررة من أزمة سيولة قصيرة الأمد إلى أزمة ملاءة مالية وكذلك لمنع تداعيات الأزمة من أن تطال استمرارية الأعمال على مستوى جميع شرائح الشركات والقطاعات.

وذكرت أن أعمال اللجنة التوجيهية انطلقت الاربعاء الماضي برئاسة محافظ بنك الكويت المركزي الدكتور محمد الهاشل وعضوية كل من وكيل وزارة المالية صالح الصرعاوي والعضو المنتدب للهيئة العامة للاستثمار فاروق بستكي.

وأفادت أنه استنادا إلى قرار مجلس الوزراء بتخويل اللجنة صلاحية الاستعانة بمن تراه لمعاونتها من ذوي الخبرة والاختصاص فقد استعانت بكل من الدكتور نبيل المناعي وأحمد الصقر وعادل الماجد للمساهمة في أعمال اللجنة واقتراح الحلول وتقديم والتوصيات.

وبين أن اللجنة استعرضت خلال اجتماعيها المنعقدين في الأول والثاني من أبريل الحالي الإطار الذي ينظم عملها والغايات المرجوة من تأسيسها وأهمية اتخاذ خطوات وتدابير فاعلة وعملية وسريعة بذات الوقت لمواجهة تداعيات (كورونا) على الشركات والكيانات والافراد كما قررت البقاء في حالة انعقاد مستمر لحين استكمال مهامها.

الدكتور محمد الهاشل

عبر حملة خليك بالبيت

«الائتمان»: إنجاز 416 عملية تحويل إلكتروني لحسابات المتعاملين

أعلن بنك الائتمان الكويتي عن إنجازه (416) عملية تحويل إلكتروني لدفعات القروض العقارية إلى حسابات المواطنين المستفيدين منذ الأحد الماضي، مشيرا إلى أن إجمالي قيمة الدفعات المحولة إلى الحسابات بلغ (2،232،701) دينار.

وقالت الناطقة باسم البنك حباري الخشتي في تصريح صحافي: إن إنجاز هذا الرقم القياسي من عمليات التحويل خلال خمسة أيام فقط يأتي إستجابة للتوجيهات السامية بضرورة التيسير على المواطنين ورفع المعاناة عنهم وضمن الإجراءات التي اتخذها البنك لإنجاز معاملات المواطنين إلكترونياً وبالتزامن مع الجهود التي تبذلها الدولة لمنع انتشار فيروس كورونا المستجد.

وأوضحت أن التحويلات جاءت ثمرة جهود دؤوبة ومخلصة يبذلها فريق العاملين في البنك، ترتكز إلى قاعدة صلبة جرى تأسيسها على مدى السنوات الماضية لإنجاز كل التعاملات إلكترونياً عبر تقنيات التراسل الإلكتروني و بالإستناد إلى شبكة معقدة للربط مع كل الجهات والهيئات ذات الصلة، تستجيب لكل احتياجات المتعاملين بسلاسة و من دون الحاجة إلى مراجعة أي من أفرع البنك بأنفسهم، مشيرة إلى أن هذه القاعدة أثبتت نجاحها وفاعليتها مع ظهور فيروس كورونا المستجد، حيث تتيح للبنك تسيير كل أعماله وأنشطته اونلاين(online) وتقديم خدماته كافة إلى عملائه من دون توقف.

وأكدت الخشتي أن البوابة الإلكترونية للبنك وتطبيق «الائتمان online» يعملان على مدار الساعة يومياً لإستقبال طلبات المواطنين والبت فيها.

من جهة أخرى، كشفت الخشتي ان اجمالي المبالغ المنصرفة لجميع أنواع القروض والمنح خلال شهر مارس الماضي، بلغ (13،237،663) ثلاثة عشر مليون ومائتان و سبعة وثلاثون و ستمائة و ثلاثة و ستون دينارا.

«التجارة»: بيع منتجات سوق الفرضة بالجمعيات والأسواق المركزية فقط

أصدرت وزارة التجارة والصناعة الكويتية أمس السبت قرارا يتم بموجبه إقتصار بيع منتجات سوق (الفرضة) على الجمعيات التعاونية والأسواق الموازية وذلك تفاديا لإزدحام الجمهور.

وأضافت الوزارة في بيان ان بموجب تعليمات مجلس الوزراء والسلطات الصحية صدر القرار الوزاري رقم 87 لسنة 2020 الذي ينص في مادته الثانية على ان تكون أولوية البيع بحسب الترتيب (الجمعيات التعاونية – الأسواق الموازية – المطاعم – الفنادق – منافذ بيع المنتجات الزراعية).

وأوضحت ان القرار الوزاري جاء بناء على تعليمات وزارة الصحة بضرورة إغلاق السوق للحد من تفشي فيروس (كورونا المستجد – كوفيد 19). وأكدت الوزارة ان القرار سيساهم في توفير أنواع الخضروات والفواكه في الجمعيات ومنافذ البيع بكميات كبيرة مشيرة إلى أنه تم التنسيق مع شركة (وافر) واتحاد الجمعيات التعاونية الإستهلاكية والاتحاد الكويتي للمزارعين والجهات الحكومية ذات الصلة في هذا الشأن. وأفادت بأن المادة الثالثة أشارت إلى سريان القرار من تاريخ صدوره حتى إشعار آخر.

خادم الحرمين: تغطية 60% من رواتب المواطنين بالشركات المتأثرة بكورونا

الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود

أصدر خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود أمرا باستثناء العاملين السعوديين في منشآت القطاع الخاص المتأثرة من التداعيات الحالية جراء انتشار فيروس كورونا المستجد (كوفيد – 19)، من المواد الثامنة، والعاشرة، والرابعة عشرة، من نظام التأمين ضد التعطل عن العمل، بحيث يحق لصاحب العمل بدلاً من إنهاء عقد العامل السعودي أن يتقدم للتأمينات الاجتماعية بطلب صرف تعويض شهري للعاملين لديه بنسبة 60% من الأجر المسجل في التأمينات الاجتماعية لمدة ثلاثة أشهر، بحد أقصى تسعة آلاف ريال شهرياً، وبقيمة إجمالية تصل إلى 9 مليارات ريال.

من جهته، أوضح وزير المالية، رئيس مجلس إدارة المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية محمد بن عبدالله الجدعان، أن الأمر الملكي يأتي امتداداً لحرص الملك سلمان على التخفيف من الآثار الاجتماعية والاقتصادية من تبعات الجائحة العالمية (كوفيد – 19) على منشآت القطاع الخاص، واتخاذ الإجراءات كافة، التي تضمن سلامة المواطنين والمقيمين، والحد من التداعيات الاقتصادية على سوق العمل وتوطينه ونموه من خلال إيجاد الحلول البديلة التي تسهم في عدم فقدان العاملين لوظائفهم، وتوفير دخل بديل لمن يفقد الدخل من العمل.

كما أشار إلى أن آلية الدعم ستكون بموجب الشروط المنصوص عليها في نظام التأمين ضد التعطل عن العمل (ساند)، للمنشآت المشمولة بالأمر الملكي، حيث تغطي نسبة 100% من السعوديين العاملين في المنشآت التي لديها (5) عاملين سعوديين أو أقل، وتصل حتى 70% من السعوديين العاملين في المنشآت التي يتجاوز عدد العاملين السعوديين فيها (5) عمال، مع إعفاء صاحب العمل من الالتزام بدفع الأجر الشهري للمستفيدين وفق الأمر الملكي، ولا يحق للمنشأة إلزام العامل بالعمل خلال فترة صرف التعويض.

واشترط الأمر الملكي أن تلتزم المنشآت باستئناف دفع أجور العاملين المستفيدين لديها وفق الأمر الملكي، فور توقف التعويض، كما تلتزم المنشأة بالاستمرار في دفع الأجور لبقية العمال (السعوديين وغير السعوديين) غير المشمولين بهذا التعويض.

كما أوضح وزير المالية أن المستفيدين من نظام التعطل عن العمل (ساند) من الموظفين السعوديين وفق الأمر الملكي، يسري بشأنهم أيضًا ما أقرته مؤسسة النقد العربي السعودي من حزمة الإجراءات الاحترازية لمواجهة آثار جائحة «كورونا» للحد من التأثير على الأنشطة الاقتصادية، ومنها تأجيل الأقساط المستحقة للمنتجات التمويلية دون تكلفة أو رسوم إضافية لمدة ثلاثة أشهر.

بنسبة 18.2 بالمئة في شهر مارس المنقضي

«المركز»: تراجع مؤشر «ستاندرد آند بورز» المركّب لدول مجلس التعاون

قال المركز المالي الكويتي «المركز» في تقريره الشهري عن أداء الأسواق لشهر مارس 2020، أن أداء السوق الكويتي وأسواق دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى واصلت تراجعها في ظل تفشي فيروس كورونا وانهيار أسعار النفط، وفرض الدول إجراءات احترازية صارمة للحد من انتشار فيروس كوفيد – 19.

كما دشنت حكومات دول مجلس التعاون الخليجي والبنوك المركزية إصلاحات لتخفيف أثر تلك الإجراءات على الاقتصاد.

وذكر تقرير «المركز» أن المؤشر العام للأسهم الكويتية سجل تراجع نسبته 20.6 بالمئة في شهر مارس. ومن بين الشركات القيادية الكويتية، كانت «أجيليتي» الأكبر تراجعًا بنسبة 28.4 بالمئة، نظرًا لأن تعطيل الأعمال تسبب في الإخلال بسلسلة الإمداد.

وخفَّضت وكالة ستاندرد آند بورز التصنيف الائتماني للكويت من المرتبة AA إلى المرتبة AA– مع نظرة مستقبلية مستقرّة للتصنيف، مشيرة إلى انخفاض أسعار النفط وبطء وتيرة الإصلاحات.

وتجاوبًا مع قرار الفيدرالي الأمريكي، تحرك بنك الكويت المركزي بسرعة لمواجهة الأزمة الاقتصادية الحالية، وخفّض أسعار الخصم مرتين في هذا الشهر بمقدار 125 نقطة أساس.

وقالت وكالة فيتش للتصنيفات الائتمانية أن البنوك الكويتية في وضع أفضل من معظم نظرائها في دول الخليج من حيث مواجهة الضغوط في الأزمة الاقتصادية الحالية.

وبالرغم من ذلك، وإلى جانب تخفيض أسعار الخصم والإجراءات الاحترازية مثل تأجيل سداد القروض التي من المتوقع أن تؤثر على ربحية القطاع، فقد تراجع مؤشر القطاع المصرفي بنسبة 23.0 بالمئة لهذا الشهر. وفي حين سجل قطاع المواد الاستهلاكية أفضل أداء بارتفاع نسبته 2.2 بالمئة، سجل قطاع الخدمات الاستهلاكية أسوأ أداء بتراجع نسبته 28.0 بالمئة.

وعلى الصعيد الإقليمي، أشار تقرير «المركز» إلى أن مؤشر ستاندرد آند بورز المُركّب لدول مجلس التعاون الخليجي قد تراجع بنسبة 18.2 بالمئة، في ظل إعلان جميع الأسواق عن تكبد خسائر. وفي ظل تأثر الأعمال عبر القطاعات بتفشي فيروس كورونا، إلا أن انهيار أسعار النفط نجم عنه مزيد من الانخفاض في أسعار الأسهم.

وسجلت دبي أكبر خسارة بتراجع نسبته 31.6 بالمئة. في حين أنهت السعودية تعاملات هذا الشهر مسجلة تراجع بنسبة 14.7 بالمئة. أما قطر، فكانت الأقل تراجعًا مسجلة خسائر بنسبة 13.5 بالمئة. كما أكدت وكالة ستاندرد آند بورز تصنيفها الائتماني السيادي الحالي للسعودية وقطر، عند A– و AA– على التوالي، مشيرة إلى احتياطياتهما المالية القوية. بينما أعلنت الإمارات والسعودية وقطر عن حوافز مالية ونقدية خلال الشهر، والتي بدورها ساعدت الأسواق في الحد من الخسائر. وتجاوبًا مع قرار الفيدرالي الأمريكي، خفضت البنوك المركزية بدول من مجلس التعاون الخليجي أسعار الفائدة أيضاً.

كما أشار تقرير «المركز» إلى أن شركة الاتصالات السعودية حققت مكاسب بنسبة 5.9 بالمئة. بينما تراجع بنك الإمارات دبي الوطني بنسبة 42.4 بالمئة. وقد اتخذ البنك إجراءات احترازية مثل تأجيل سداد القروض لمساعدة المقترضين.

وأغلقت أسعار النفط عند حاجز 22.7 دولار أمريكي للبرميل في نهاية شهر مارس 2020، مسجلة تراجع بنسبة 55 بالمئة عن شهر فبراير 2020. وفي وقت سابق من هذا الشهر، توقفت المحادثات بين حلفاء أوبك + في ظل رفض روسيا الموافقة على خفض إضافي لإنتاج النفط.

وفي تحرك سريع وقوي، ردت السعودية بخفض أسعار النفط لديها لبعض عملائها وأعلنت عن خطط لزيادة انتاجها النفطي بمقدار 2 مليون برميل يوميًا. وعلى الرغم من ضعف الطلب بسبب فيروس كورونا، إلا أن هذه التطورات دفعت أسعار النفط لأدنى مستوياتها. ونظرًا لأن تدني أسعار النفط سيؤثر أيضًا على منتجي النفط الصخري، فإن الولايات المتحدة تبذل جهودًا لإنهاء حرب أسعار النفط.

وانخفض الذهب بشكل هامشي بمقدار 0.9 بالمئة خلال الشهر. وكان شهرًا مليئًا بالتقلبات فيما يخص المعدن الأصفر. ففي حين أن تفشي الفيروس دفع المستثمرين نحو الأصول ذات الملاذ الآمن، إلا أن الحوافز المالية وبيع المستثمرين لهذا المعدن لتغطية مراكزهم تسببا في خفض أسعاره.

قطر تبحث عن 5 مليارات دولار بعد تراجع أسعار النفط

تبحث قطر حاليا عن مصادر للتمويل بعد أن أدى تراجع أسعار النفط إلى تآكل موارد البلاد الرئيسية. وقامت قطر، التي تعتمد على صادرات الغاز كمورد رئيسي لها، بتعيين بنوك استثمار من أجل إصدار سندات بقيمة 5 مليارات دولار بداية الأسبوع المقبل، من أجل دعم التمويل لديها لمواجهة جائحة كورونا وتراجع أسعار النفط.

ومن بين البنوك التي استعانت بها قطر، ستاندرد تشارترد، وجي بي مورغان، وباركليز ودويتش بنك، وتخطط قطر لاستخدام تلك الأموال لدعم السيولة لديها، في ظل تراجع أسعار النفط الذي أثر على إيراداتها، وتداعيات فيروس كورونا.

وشهدت أسعار الغاز الطبيعي تراجعا بنسبة 50% خلال الشهر الماضي.

وأوضحت مصادر أنه لا يوجد موعد محدد حتى الآن للطرح، مؤكدين في الوقت نفسه أن قطر قد ترفض بيع السندات، وفقا لظروف السوق. وقال حسنين مالك، مدير الاستراتيجيات في شركة تيليمير، إن «قطر بالطبع لديها صندوق سيادي كبير، لكن أغلب أصوله ليست سائلة، كما أن شركاتها الحكومية التابعة تتحمل التزامات كبيرة».

وأضاف: «هناك احتمالية لتأجيل الدفعات الخاصة بعملاء الغاز في الخارج، وبالتالي فإن الاحتياج للكاش من قبل الحكومة سيكون كبيرا».

كورونا يكبد غزة خسائر بـ200 مليون دولار

قالت اللجنة الشعبية الفلسطينية، إن الخسائر الاقتصادية لقطاع غزة، جراء أزمة كورونا واستمرار الحصار الإسرائيلي بلغت نحو 200 مليون دولار.

جاء ذلك في بيان لرئيس «اللجنة الشعبية لرفع الحصار عن غزة» (غير حكومية)، جمال الخضري، وقال الخضري «إنّ هذه الخسائر مباشرة وغير مباشرة تشمل كافة القطاعات الاقتصادية، الصناعية والتجارية والمقاولات والفندقة والسياحة وغيرها».

وأشار إلى أن الجمود الاقتصادي يسيطر على القطاع، وأن معظم الأعمال متوقفة، إضافة الى ندرة في السيولة النقدية.

وأوضح الخضري أن «هذا الوضع رفع معدلات البطالة والفقر، خاصة وأن سنوات الحصار الماضية، لم تدع للسكان ما يدخروه لهذه الأوقات الصعبة».

ولفت إلى أن «دول العالم المستقرة والمترفة اقتصادياً وصحياً، بدأت تعاني بسبب وباء كورونا وتصرخ وتنهار، فكيف غزة المحاصرة والمنهارة اقتصادياً أصلاً».

وبيّن الخضري أنّ الوضع الكارثي الحالي يستدعي العمل باتجاهين، الضغط الدولي على الاحتلال لإنهاء الحصار، وتكاتف عربي وإسلامي دولي لإغاثة غزة، وإمدادها بالاحتياجات الطبية والغذائية والإنسانية.